الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
25 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد باللييستيروس (نائب الرئيس) . . . . . (كوستاريكا)

ثم: السيد البياتي (الرئيس) . . . . . (العراق)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة للدورة الاستثنائية بشأن الطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-57303 (A)

في غياب السيد البياتي (العراق)، رئيس اللجنة، تولى رئاسة الجلسة السيد بالليستيروس (كوستاريكا)، نائب الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/61/303)

(أ) **تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها** (تابع) (A/61/41 و Corr.1 و Add.1 و A/61/207 و A/61/275 و Corr.1 و A/61/299)

(ب) **متابعة للدورة الاستثنائية بشأن الطفل** (تابع) (A/61/270)

١ - **السيدة هوبارد** (سورينام): قالت إن حكومتها ترى الاستثمار في الطفل هو استثمار في التنمية البشرية المستدامة، وهي تنفذ سياسات من شأنها أن تضمن رفاه مواطنيها صغار السن. وأضافت إن وزرة الشؤون الاجتماعية والإسكان هي المؤسسة الرئيسية التي تتولى رصد وتنسيق السياسات والبرامج الاجتماعية المتعلقة بالطفل. كما تعترف الحكومة بأهمية المجتمع المدني في حماية الطفل، لا سيما في إنشاء شبكة معنية بإساءة معاملة الأطفال ترمي إلى القضاء على العنف ضد الأطفال. وقد أسفر تحليل شامل لحالة التنمية الاجتماعية والفقر في صفوف الأطفال عن صياغة سياسة وطنية لها تسعة أهداف: إعطاء أولوية لوضع سياسة تختص بالأطفال، وتعظيم حمايتهم القانونية إلى أقصى حد، وتوفير الرعاية الصحية، والتركيز على الطفولة المبكرة، وتوفير الحصول على تعليم جيد، والقضاء على العنف وسوء التغذية والاستغلال، وحماية الأطفال والشباب من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومعالجة الفقر. وأشارت إلى مدى أهمية إشراك الأطفال وصغار السن في تصميم السياسات المتعلقة بهم. وقد تم انتخاب برلمان الشباب في عام ٢٠٠٤. وأعربت عن تطلع حكومتها إلى استعراض التقدم المحرز نحو ''عالم ملائم للأطفال'' في عام ٢٠٠٧.

٢ - **السيدة تنكوبا** (بيرو): قالت إن حكومتها تسلِّم بأن الأطفال رعايا القانون، وأن على الدولة التزام بضمان إنفاذ القوانين التي تحميهم. والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة الاجتماعية هما جزء من خطة عملها الاستراتيجية وسياساتها في مجالات الصحة والتعليم والتغذية ورفاه الأسرة والحماية من العنف والاستغلال، إلى جانب مشاركة الشباب في صنع القرار، وكلها أمور ستعود بالنفع على الأطفال. وأضافت أن الحكومة اتخذت سلسلة من التدابير للقضاء على سياحة الجنس وغلَّظت الأحكام في جريمة الاعتداء الجنسي على الأطفال. كما شرعت في تنفيذ سياسة بشأن العنف العائلي من شأنها أيضا أن تمس الأطفال والمراهقات. وقالت إن بيرو تؤيد تماما الرأي القائل بأنه لا يمكن مطلقا تبرير العنف ضد الطفل وهو ممنوع تماما.

٣ - وأردفت تقول إنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الأطفال، وإن بيرو ملتزمة بمواصلة جهودها في هذا الشأن. وأشارت إلى أن تنفيذ ومتابعة التوصيات الواردة في الدراسة التي أُجريت عن العنف ضد الأطفال (A/61/299) لهما أهمية قصوى لكل دولة من الدول الأعضاء. غير أن وفدها يرى ضرورة التنسيق في إطار الأمم المتحدة وأنه سيرحب بتعيين ممثل خاص للأمين العام لتعزيز حقوق الطفل على المستوى العالمي (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٠).

٤ - **السيد إكسهافراج** (ألبانيا): قال إنه بعد التوقيع على اتفاق التوازن والتشارك مع الاتحاد الأوروبي، تسعى ألبانيا جاهدة من أجل تنفيذ معايير الاتحاد الأوروبي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد صدَّقت على معظم الصكوك الدولية الهامة بشأن حماية الأطفال وشرعت في عملية

التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. ويجري حاليا وضع سياسات قطاعية بشأن مناهضة العنف ضد الأطفال.

٥ - ومضى قائلا إن الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال تنص على أن للأطفال الحق في حماية خاصة من جانب الدولة تشمل تدابير لمعالجة إساءة معاملة الطفل والاتجار بالأطفال ودعارة الأطفال وعمل الأطفال. كما تم إنشاء خط هواتف لمساعدة الأطفال، يوفر الوصول إلى مجموعة من الخدمات الاجتماعية.

٦ - وقال إن السياسات الحكومية بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا بد أن تُستكمل بإجراء مشاورات مستفيضة ومشاركة واسعة كم جانب المجتمع كله. ومن ثم أقامت المؤسسات الحكومية تعاونا مع المنظمات غير الحكومية لحماية حقوق الطفل وكانت مساهمتها إضافة بنَّاءة إلى المناقشة التي تدور حول حقوق الإنسان.

٧ - وأضاف قائلا إن ضحايا الاستغلال في ألبانيا هم ميراث الفقر الذي كان سائدا في الماضي في المناطق الريفية وضعف اللامركزية المؤسسية والهجرة ونقص الأموال. وتتعاون الحكومة مع اليونيسيف والوكالات المتخصصة الأخرى لدعم جهودها المبذولة لحماية أولئك الأطفال. وتسعى جاهدة لمواجهة التحديات المتعلقة بحماية الأطفال على الصعيد الوطني بأسرع ما يمكن، كما أنها ملتزمة تماما بالجهود الدولية لبناء مستقبل مزدهر للأطفال في أنحاء العالم.

٨ - **السيد قادري** (المغرب): قال إنه على الرغم من وضوح ولاية المجتمع الدولي بشأن حماية الأطفال، فإن من الواضح أيضا أن الطريق لا يزال بعيدا لتحقيق الأهداف المنشودة. فهناك ملايين الأطفال المحرومون من أهم الحقوق الأساسية، وهو الحق في التعليم والرعاية الصحية، وفي كثير من مناطق العالم يتعرض الأطفال للاستغلال ويعانون من نتائج الصراعات المسلحة.

٩ - وأردف قائلا إن المغرب صدَّقت عام ١٩٩٣ على اتفاقية حقوق الطفل، وهي عاكفة منذ ذلك الحين على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكام تلك الاتفاقية. وبدأت عام ٢٠٠٤ برنامجا وطنيا لتقديم اللوازم المدرسية والكتب الدراسية إلى التلاميذ المحتاجين في المدارس الابتدائية والثانوية. كما أن مدونة العمل الجديدة تتضمن أحكاما تحرم عمالة الطفل، تمشيا مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢. كما أدرجت الحكومة عنصر حقوق الأطفال في مبادرتها بشأن التنمية البشرية التي تستهدف الفئات الضعيفة في المجتمع، لا سيما في المناطق الريفية. وتتخذ خطة العمل الوطنية المعنية بالطفل منهجا شاملا لتهيئة بيئة تضمن حق الأطفال في الحياة والتنمية والحماية والمشاركة.

١٠ - **السيدة هاستاي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إنه برغم التقدم المحرز في بعض المجالات، لا يزال يتعين إنجاز أهداف الدورة الاستثنائية بشأن الأطفال التي أعادت تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية. وأحد المسائل الهامة التي لم تحظ حتى الآن بقدر كبير من الاهتمام تتعلق بزيادة الطلب على الاستغلال التجاري للأطفال في الأعمال الجنسية. ويلزم اتباع نهج شامل، حيث أن عوامل الطلب تسير جنبا إلى جنب مع الأسباب التي تدفع الأطفال إلى هذا الشكل من أشكال الاستغلال، والتي تتراوح بين الفقر والتفكك الأُسري والظلم الاجتماعي على المستوى المحلي والتفاوت الاقتصادي على المستوى العالمي. وأضافت أن ثمة مجال آخر يدعو للقلق هو حالة الأطفال في الصراع المسلح، والذي يتطلب مزيدا من الاهتمام، لا سيما حالة الأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١١ - وأضافت قائلة إن بلدها كطرف في اتفاقية حقوق الطفل، قدمت تقاريرها إلى لجنة حقوق الطفل، وتابعت تنفيذ الملاحظات الختامية لتلك اللجنة حسبما ورد في أحدث تقرير لها. فقد أنشأت لجنة وطنية بمشاركة واسعة، لتعزيز التخطيط والتنسيق على الصعيد الوطني وإدماج اهتمامات الأطفال في السياسات والبرامج، وهي تنظر حاليا في إنشاء مركز تنسيق وطني لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها.

١٢ - وقالت إن على المجتمع، من خلال التماس موقف موحد، أن يعالج الأخطار التي يتعرض لها المجتمع العالمي، لا سيما بالنسبة للأطفال، ليتسنى تدعيم السياسات والبرامج والإجراءات اللازمة لحماية حقوق الأطفال وتعزيزها.

١٣ - **السيد الحيدي** (البحرين): قال إن حكومته ترى أن حماية الأطفال التزام مقدس أوفت به جزئيا من خلال التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة. وأضاف أن بلدانا كثيرة أحرزت تقدما في إنشاء إطار تشريعي لحقوق الأطفال لكن تنفيذ هذه القوانين لا يزال غير كاف. وأشار إلى أن البحرين أكدت على التنمية التي تركز على الإنسان وترمي تشريعاتها إلى تقوية الروابط الأُسرية والأمومة. وأنشأت لجنة وطنية معنية باهتمامات الأطفال وتقدم مساعدة مالية إلى كل طفل يتيم. كما أن جهودها المبذولة لتحسين رفاه الأطفال تسلّم أيضا بالدور الهام للمرأة والشباب في التنمية.

١٤ - **السيد جراي - جونسون** (غامبيا): قال إن وفده يرى أن صدور الدراسة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال (A/61/299) جاء في حينه لتعزيز اهتمام العالم بهذه المسألة وإيجاد قوة الدفع اللازمة لإجراء مناقشات جادة حول السياسات المتبعة في هذا الشأن. وأضاف أنه تم إشراك الأطفال من جميع أنحاء العالم بنشاط في كل مرحلة من مراحل العملية التحضيرية، وأنه يشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على اعتماد نهج مشابه في تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

١٥ - وأعلن أن غامبيا تتوقع الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية في المجالات التي تتعلق برفاه الأطفال. وتتعاون حكومته مع اليونيسيف وائتلاف يضم منظمات المجتمع المدني لمعالجة العنف ضد الأطفال بصورة شاملة. كما عالجت الحالة الخاصة للطفلة وأنشأت صندوقا للمنح الدراسية للفتيات وهيَّأت بيئة مدرسية صديقة للفتاة. وقد تحقق بالفعل هدف المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي.

١٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بتقرير الممثل الخاص عن الأطفال والصراع المسلح (A/61/275)، وحثَّ بشدة الممثل الخاص على إيلاء اهتمام خاص بمسألة الرعاية النفسية والاجتماعية وتقديم المشورة في حالات الصدمات النفسية والعصبية.

١٧ - ودعا في ختام كلمته إلى استجابة بنَّاءة وتعاونية ومتكاملة لما ورد من تقارير وتوصيات وضرورة عدم السماح بتضاؤل الزخم الذي تحقق في هذا المجال.

١٨ - **السيد حاجي يوسف** (ماليزيا): قال إنه بينما يجب على جميع الدول بذل جهود جادة لضمان حماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال، فإن مشاكل كثيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بنقص التنمية كالفقر والصراعات لا يمكن حلها ما لم تعالج قضايا إنمائية أساسية بصورة جادة وما لم تزود البلدان المعنية بالموارد والمساعدات اللازمة. كما أن العقبات التي تعترض تحقيق الأهداف الواردة في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة المعني بالأطفال والدورة الاستثنائية تشمل نقص الموارد والدَيْن وانخفاض التمويل الدولي.

١٩ - وأضاف قائلا إن حكومته تعوّل على أنشطة مختلفة تضمن حقوق الأطفال ورفاههم وتلبية احتياجاتهم

الاجتماعية. وتحدد خطة العمل الحالية إطارا واسعا للتدابير التي يتعين على الحكومة اتخاذها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية للأطفال بغية تحقيق الهدف الوطني لبلوغ مركز دولة متقدمة النمو بحلول عام ٢٠٢٠. وتمشيا مع هذا الهدف، تركز الخطة على مجالات تتعلق بتنمية الأطفال وحمايتهم ومشاركتهم، بما في ذلك برامج لخدمة الأطفال ذوي الإعاقات. ويجرى استكشاف جهود أخرى بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات حول العالم ومع ضمان الحفاظ على القيم الخاصة بماليزيا.

٢٠ - ومضى قائلا إن الدراسة المعنية بالعنف ضد الأطفال بيَّنت الحاجة الملحَّة إلى شراكة دولية لمعالجة الأسباب الجذرية لهذا العنف، وإلى آليات لكبح جماحه. غير أن هناك قصور واضح للعيان: فالدراسة فشلت في معالجة محنة الأطفال في الشرق الأوسط، لا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي حين أعرب عن ترحيبه بتقرير الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح (A/61/275)، لاحظ أن هذا التقرير أيضا أغفل الإشارة إلى محنة الأطفال في المنطقة. ودعا إلى إجراء مناقشة جادة للعنف ضد الأطفال تشمل جميع الأطفال المحرومين من حقوقهم بسبب حالات الصراع. وأضاف أنه على الرغم من أن ماليزيا قد لا تتفق تماما مع بعض التقييمات والتوصيات الواردة في الدراسة، فإنها ملتزمة بحماية الأطفال من العنف، بما في ذلك عن طريق التشريعات الوطنية والتعاون الدولي.

٢١ - وقال إنه لضمان حماية الأطفال، استحدثت ماليزيا آليات لرعاية الطفل وحمايته وإعادة تأهيله وتواصل العمل في شراكة مع المجتمع المدني.

٢٢ - **السيدة بانزون** (الفلبين): قالت إن حكومتها أقرت مؤخرا قانونا شاملا لتحقيق العدالة للأحداث ورعايتهم استجابة لملاحظة ختامية قدمتها اللجنة المعنية بحقوق الطفل فيما يتعلق بالحاجة إلى مثل هذا التشريع. ومن بين أمور أخرى، رفع القانون الجديد سن المسؤولية الجنائية وقدم برنامجا للتعامل مع حالات جُنح الشباب خارج نطاق إجراءات المحاكمة الرسمية وأنشأ مجلسا لقضاء الأحداث ورعايتهم لرصد الامتثال لأحكام القانون.

٢٣ - واستطردت قائلة إن الفلبين شرعت أيضا في مشاورات واستراتيجيات تتعلق بالعقاب البدني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبذل جهود لمحاربة استغلال الأطفال في المطبوعات الإباحية وحماية الأطفال المتضررين من جراء الصراع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد شهر تشرين الأول/أكتوبر ليكون شهر الأطفال الوطني، لإبراز دور الطفل في إطار هيكل الأسرة، وذلك من خلال أنشطة وبرامج لزيادة الوعي بمختلف أبعاد معيشة الأطفال. كما كثفت الحكومة تنفيذها للهدف ٢١ في الخطة المعنية بالطفل في عملية شاملة لتوحيد النهج الشامل الذي اتخذته الوحدات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي. ومن جهة أخرى، فإن مهارات الأبوة ومنع إيذاء الطفل والرعاية الصحية وتنمية الطفولة المبكرة، كلها عناصر هامة في هذه الخطة.

٢٤ - وبعد أن أعربت عن تقديرها للدراسة التي أجراها الخبير المستقل عن العنف ضد الأطفال (A/61/299)، سلَّمت بضرورة وجود استراتيجية واعية لتغيير التراكيب الفكرية والممارسات التقليدية التي تشجع وتبيح العنف ضد الأطفال. وقالت إن الفلبين تولي أهمية فائقة لدور البيت والأُسرة في تعزيز رفاه الأطفال، وتؤمن بضرورة دعم الأسرة، بوصفها البيئة الطبيعية لنمو الأطفال ورفاههم، ليتسنى تنشئة الأطفال على الوجه الصحيح وحمايتهم من الأذى المادي والمعنوي والنفسي.

٢٥ - **السيد إسرائيلي** (إسرائيل): قال إن العائد من الاستثمار في الأطفال ليس توقعات غامضة، لكن يمكن مشاهدته عندما يكبر هؤلاء الأطفال ويضطلعون بأدوار المسؤولية. وأضاف أن رعاية الأطفال في إسرائيل تبدأ بنظام ابتكاري للرعاية قبل الولادة، وتستمر من خلال نظام تعليمي شامل. وفيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال، أشار إلى أنه تم منذ عام ٢٠٠٠ بموجب القانون حماية الأطفال من العقاب البدني.

٢٦ - وأضاف قائلا ومع ذلك لا يزال الفقر بين الأطفال مثارا للقلق، حيث هناك أكثر من ثلث الأطفال يعيشون تحت خط الفقر. وتم القيام بعدد من المبادرات، بما في ذلك منح زيادة كبيرة في إعانات الطفل لخفض نسبة الفقر إلى ١٥ في المائة في غضون عقد من الزمان.

٢٧ - وقال إنه من المؤسف أن الأطفال الإسرائيليين اعتادوا العيش في ظل تهديد مستمر للإرهاب. فالأطفال في مدينة سيدروت الجنوبية والقرى الأخرى في المنطقة يتعرضون لخطر هجمات بالصواريخ من جانب الإرهابيين من حماس في قطاع غزة. ولذلك فإنه مما يثبط العزيمة ملاحظة ما تحدث عنه ممثل لبنان الأسبوع الماضي من توجيه اللوم إلى إسرائيل بشأن معاناة الأطفال اللبنانيين. وأشار إلى الاعتداءات التي ارتكبها حزب الله ضد إسرائيل اضطر معها مليون إسرائيلي، ثلثهم من الأطفال، إلى الفرار من بيوتهم، ووصف الدمار والتشريد الذي لحق بالمدنيين ومن بينهم الأطفال، الذين أحصروا في وابل من تبادل إطلاق النار من كلا الجانبين.

٢٨ - وتحدث عن مسألة الإيدز، فأشار إلى العمل الذي تضطلع به إسرائيل بالتعاون مع الشركاء الدوليين في المساهمة في رعاية ورش عمل لمقدمي خدمات الرعاية إلى الأطفال في ملاوي وزمبابوي لتزويدهم بالتقنيات والمهارات لتقديم الرعاية النفسية للأطفال الصغار المعرضين للخطر وغيرها من الجهود لتحسين نوعية حياة الأطفال الذين يعيشون مع الإيدز.

٢٩ - **السيد امبو - ميلوندو** (الكونغو): قال إنه منذ التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٣، أدمجت الكونغو أحكام الاتفاقية في تشريعاتها الوطنية، تمشيا مع ما توليه من أهمية كبيرة لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم، بصرف النظر عن نوع الجنس. ووضعت الحكومة خطة عمل وطنية لتنفيذ أهداف وتوصيات مؤتمر القمة العالمي المعقود عام ٢٠٠٥، كما استحدثت خطة وطنية لتطوير نظام الرعاية الصحية. وتم تنفيذ خطتي العمل المشار إليهما برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية، بينما شُكِّلت لجنة مشتركة بين الوزارات لتعزيز اتفاقية حقوق الطفل، مع إنشاء آلية للتخطيط والرصد فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها.

٣٠ - وأشار إلى أن الحكومة ركزت مؤخرا على استراتيجية للحد من الفقر؛ ونتيجة لمشاركة الكونغو في المبادرة المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون، استطاعت تخصيص موارد إضافية لبرامج التنمية التي تخدم الأطفال.

٣١ - وأضاف قائلا إن الحكومة تتخذ نهجا قطاعيا شاملا في صياغة البرامج التي تعود بالنفع على صغار السن من السكان، بما في ذلك تشجيع دورهم في صنع القرار، كما يتمثل ذلك في برلمان الأطفال، الذي تراعى استنتاجاته في رسم السياسات. ومن جهة أخرى، فإن الدعم الدولي لإعمار المدارس والمراكز الصحية التي دُمرت أثناء الصراع في الماضي، قد أدى إلى تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، تولي الخطة الوطنية الحالية لمكافحة الإيدز تركيزا خاصا على منع انتقال المرض من الأمهات إلى الأطفال وتقدم الدعم إلى الأطفال الذين أصبحوا يتامى بسبب هذا الوباء.

٣٢ - وأشار إلى أن الكونغو اتخذت عددا من التدابير لحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال، بما في ذلك اتخاذ مبادرات إقليمية وإجراءات قانونية محلية، وهي بصدد التصديق على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الإباحية.

٣٣ - **السيدة باون** (جامايكا): قالت إنه ليس هناك ما يبرر تجنيد الأطفال قسرا كجنود. وقد لاحظت أن تقرير الممثل الخاص للأمين العام (A/61/275) أعطى تذكِرة بالآثار الدائمة على الأطفال الجناة والفتات الأخرى من الأطفال المشاركين على نحو غير مباشر، فضلا عن التعقيدات في إعادة إدماجهم في المجتمع. وأضافت أن جامايكا تؤيد التوصيات الواردة في التقرير، بما في ذلك الحاجة إلى توافق أقوى وإجراء أشد لتنفيذ المعايير الدولية لحماية الأطفال المتضررين.

٣٤ - وقالت إنه استجابة لنتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الأطفال، اعتمدت جامايكا خطة عمل وطنية، وعيَّنت أحد الأطفال للقيام بالدعوة وأنشأت مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ووحدة للأحداث في إطار قوة الشرطة. كما تحقق قدر من النجاح في مجال الرعاية الصحية والتعليم، كالحد من وفيات الأطفال والرضَّع والأمهات وسوء التغذية في صفوف السكان تحت سن الخامسة، وتوسيع نطاق برنامج التحصين وزيادة الوصول إلى مياه الشرب.

٣٥ - **السيد غارسيا** (السلفادور): وجَّه الانتباه إلى أنشطة معهد السلفادور لتنمية الأطفال والمراهقين، الذي يعمل في عدد من المجالات لمحاربة إيذاء واستغلال الطفل وحل المشاكل الأخرى التي تمس الأطفال. ويقوم المعهد بتشغيل مراكز للحماية ويقدم الرعاية الخاصة والتعليم إلى أطفال الشوارع وضحايا عمالة الأطفال والاستغلال الجنسي وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر.

٣٦ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن السلفادور لم تؤيد جميع التوصيات المقدمة، فإنها ترحب بالدراسة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال (A/61/299)، وتأمل في أن توفر هذه الدراسة أساسا أكثر أمنا لتنمية الأطفال. وأشار إلى أن حكومته أعادت تأكيد المبادئ العامة التي تحكم حماية الطفل، وهي عدم التمييز، والمشاركة والبقاء والتنمية. وهي تتفق في الرأي على أن توافر الموارد الإضافية عنصر حاسم في إنجاز الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن التنمية والقضاء على الفقر.

٣٧ - **السيدة وامالوا** (كينيا): قالت إن التقارير الواردة في الوثائق A/61/41 و A/61/275 و A/61/299 حددت بصورة حقيقية ضرورة إعطاء أولوية دولية للأطفال المتضررين من الحرب. ومن ثم فإنها تذكِّر اللجنة بمحنة الأطفال الصوماليين الذين يعيشون في الصومال وفي مخيمات اللاجئين في كينيا. ويمكن أن تصبح معيشة الأطفال صعبة حتى في البلدان المسالمة لكنها تصير أكثر صعوبة عندما يعيش الأطفال بعيدا عن بيوتهم في ظروف بائسة تجعلها الحرب المستمرة أكثر سوءا. ومهما كانت الصعوبات التي قد يواجهها المجتمع الدولي، إلا أنه يجب عليه أن يحمي الأطفال وأن يمنحهم وضعا طبيعيا. ومما يبعث عليَّ السعادة أن جهودا مختلفة تعاونية بين كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصالح الآخرين قد أسفرت عن نتائج ملموسة.

٣٨ - وأضافت قائلة إن كينيا ملتزمة بخطة العمل المعنونة ''عالم ملائم للأطفال'' المعتمدة في الدورة الاستثنائية بشأن الطفل. وحققت الخطوة الأولى بشأن التعليم الجيد من خلال توفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال. وفُتحت مراكز غير رسمية لتعليم الأطفال كبار السن، وأُعيد قبول الفتيات المتسربات من المدرسة بسبب الحمل، وتم تكثيف برامج التغذية في المدارس الواقعة في مناطق قاحلة. ونتيجة لذلك، تضاعفت القدرة الاستيعابية في بعض الفصول الدراسية. ويعني زيادة القيد في المدارس الابتدائية أن الاحتياجات تفوق

قدرة النظام التعليمي رغم النفقات الحكومية الكبيرة على التعليم.

٣٩ - وقالت إن البرلمان الكيني سنّ مؤخرا قانونا هاما بشأن الجرائم الجنسية. بيد أن الأمر يستلزم وجود آليات لضمان تنفيذه. وعلاوة على ذلك، من المحظور حاليا بتر أجزاء من الأعضاء التناسلية للأنثى بمقتضى القانون الجديد المتعلق بالطفل، الذي يتضمن أحكام اتفاقية حقوق الطفل، وما زال تنفيذ التشريع ضد هذه الممارسة يشكل تحديا كبيرا، حيث أنها متأصلة بعمق في ثقافات مجتمعات كينية كثيرة، لكن الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بدأت تؤتي ثمارها.

٤٠ - وأشارت إلى أنه تم تنفيذ إطار شامل للسياسة في المجال الصحي يتجاوز الرعاية الصحية الأولية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية. ومع ذلك، لا تزال الحرب ضد المرض تشكل تحديا رئيسيا. فأنماط اعتلال الأطفال تتحسن بصورة طفيفة، والملاريا والتهابات الجهاز التنفسي الحادة من الأمراض الرئيسية المسببة للموت. ولكن ثمة ملاحظة إيجابية تتمثل في انخفاض انتشار الإيدز حتى بين الأطفال.

٤١ - وقالت إن محنة الأبوين تؤثر أيضا على أطفالهما: يمكن تحقيق تحسينات في حياة الأطفال بتخفيض الدَيْن الخارجي والفقر، وكذلك عن طريق إنهاء التجارة العالمية غير العادلة وحماية حقوق الإنسان. ويكبر الأطفال وهم يعتقدون أن العالم ظالم. وقد حان الوقت لتحقيق الوعود الكثيرة التي قُدمت إليهم بأن عالمهم سيصبح آمنا وأنهم سوف يتلقون التعليم والرعاية الصحية الميسَّرة وسيعيشون حياة سعيدة مليئة بالفرص.

٤٢ - **السيدة رشيد** (المراقب عن فلسطين): قالت إن سلامة ورفاه الأطفال تعرضتا لخطر جسيم خلال السنوات الكثيرة التي عاشها الفلسطينيون تحت الاحتلال. ففي السنوات الست الماضية، قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من ٩٠٠ طفل فلسطيني. وهناك آخرون كثيرون إما أصيبوا بجراح أو احتُجزوا أو أصبحوا يتامى. ويعيش الأطفال الفلسطينيون في ظل تهديد مستمر، بسبب العنف الذي تمارسه السلطة القائمة بالاحتلال. وكثير من الأطفال الذين قُتلوا من قطاع غزة، حتى بعد فكّ ما يسمى بالارتباط من جانب إسرائيل.

٤٣ - وأضافت قائلة إن أكثر ما يثير الانزعاج أن وفيات الأطفال الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي عادة ما تلقى تحقيقا سطحيا وعاجلا إن وجد. وتوجيه الاتهام بقتل المدنيين أمر نادر، ولم يُسمع تقريبا عن أية إدانات. وقد عزز ذلك ثقافة الإفلات من العقاب في صفوف تلك القوات وأكد مفهومهم بأنهم ليسوا قابلين للمساءلة. وفي ضوء هذا الاتجاه، ليس من المستغرب أنهم غالبا ما يطلقون النار بكثافة ودون تمييز.

٤٤ - وثمة مثال صارخ على عدم الاكتراث الإسرائيلي بحق الطفل الفلسطيني في الحياة، ذلك القرار الصادر في عام ٢٠٠٥ ببراءة قائد إسرائيلي من تهمة إطلاق النار على طالبة فلسطينية عمرها ١٣ عاما كانت مصابة بجراح بالفعل. وكانت القوات المحتلة في برج المراقبة قد حددت بسرعة الفتاة التي كانت ترتدي زيا مدرسيا بأنها ''فتاة في نحو العاشرة من العمر''. وبينما كانت تجري بعيدا، أُطلق عليها النار وسقطت على الأرض. ووقف القائد فوق جسدها وأطلق عليها النار مرات كثيرة. ومع ذلك، كوفئ بدفع نفقات الدفاع عنه بل وحصل على ترقية. ولم تحصل أسرة الفتاة إلا على الأحزان والغم الشديد.

٤٥ - ومضت قائلة إن مثل هذه الأفعال انتهاك صريح للحق في الحياة وهو حق يجب أن تعترف به الدول الأطراف بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وإسرائيل انتهكت حقوقا

عديدة واردة في الاتفاقية وفي غيرها من الصكوك القانونية الدولية ومن بينها اتفاقية جنيف الرابعة. ولا بد من اتخاذ تدابير لتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى ساحة العدالة وإلا فإن ثقافة الإفلات من العقاب ستنمو مع ما يترتب عليها من عواقب وخيمة. والحالة تزداد سوءا كل سنة ولا يوجد مجال كبير للأمل. ومن المستحيل على الأطفال التركيز على تنميتهم المادية والروحية والاجتماعية وهم يواجهون كل يوم عواقب احتلال أجنبي ونقص حتى في الاحتياجات الأساسية الضرورية. والأطفال الفلسطينيون في ظل الاحتلال أبعد ما يكونوا عن العيش في ''عالم ملائم للأطفال''.

٤٦ - **السيد روكولاكا** (فيجي): قال إن الدراسة المتأنية للأمين العام عن العنف ضد الأطفال (A/61/299)، تؤكد استمرار هذا العنف رغم الجهود الجماعية المبذولة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين. وأعرب عن تأييد وفده للتوصية بتعيين ممثل خاص معني بالعنف ضد الأطفال (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٠) ليتسنى وضع إطار منهجي لمواجهة تلك المشكلة. وأضاف إن الرسالة واضحة: ليس هناك أي عنف ضد الأطفال يمكن تبريره، سواء باسم التقاليد أو الممارسات الثقافية أو الدينية أو كشكل من أشكال الانضباط.

٤٧ - وأشار إلى أنه بعد التصديق على الاتفاقية في عام ١٩٩٣، أنشأت فيجي لجنة تنسيقية بشأن الأطفال لتنفيذ واستعراض الخطة الاستراتيجية الوطنية. وأصبحت طرفا في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ووقعت على البروتوكوليين الاختياريين للاتفاقية. كما واءمت قوانينها مع الاتفاقيات الدولية، وقامت مؤخرا باستعراض القوانين التي تمس الأطفال في مجالات مثل حماية الطفل، والجرائم التي تُرتكب بحق الأطفال، والدليل الذي يقدمه الأطفال والطلاق والإعالة والرعاية وصحة النسب. وتم تعديل قوانين الجرائم الجنسية. وتقدم وحدة شرطة الجرائم الجنسية في فيجي خدمات إلى ضحايا الجرائم الجنسية وإيذاء الأطفال، في حين وضع رئيس النيابات العامة مبادئ توجيهية مشتركة بين الوكالات للتعامل مع ضحايا الإهمال وإساءة معاملة الأطفال.

٤٨ - وقال إنه يجري تنفيذ برامج تدريب فنية ونشر معلومات بشأن حقوق الطفل بمساعدة منظمات دولية وأخرى غير حكومية. وتم تصميم برنامج تموله أستراليا بالاشتراك مع وزارة الرعاية الاجتماعية لوضع استراتيجيات للوقاية.

٤٩ - وأشار إلى أن المحاكم قررت أن جميع أشكال العقاب الجسدي غير دستورية. ومع ذلك، لا تزال المواقف إزاء العقاب البدني مختلطة. ويجري بذل جهود في المجتمع المحلي لتدريس أساليب بديلة للانضباط.

٥٠ - وقال في ختام كلمته إن الدستور يكفل للأطفال الحق في الحياة وفي التعليم. ويُطلب إلى الأطفال الحضور إلى المدرسة حتى سن ١٥ عاما، وهناك بند بإعفاء جميع الأطفال في المدارس الابتدائية والثانوية من الرسوم الدراسية.

٥١ - تولى السيد البياتي (العراق)، رئاسة الجلسة.

٥٢ - **السيد غانمتور** (بوركينا فاصو): قال إن المسألة قيد المناقشة محورية للتنمية. وأضاف أن بوركينا فاصو طرف في كثير من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية والوطنية لحماية الأطفال والمراهقين. وتنفذ حاليا برامج وخطط عمل من خلال شراكات تقنية ومالية. ولكن برغم هذه الجهود، أظهر تقييم واقعي أن من العسير تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال في بوركينا فاصو في الأجل القريب.

٥٣ - وبيَّن أنه في عام ٢٠٠٣، كان هناك خمسة ملايين طفل لم يتم بعد تسجيلهم. ولا تزال وفيات الأطفال الرضَّع مرتفعة وسوء التغذية الحاد منتشر على نطاق واسع. والأبوان والمعلمون لا يعلمون الكثير عن تنمية الطفولة المبكرة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص حاد في الخدمات المتعلقة

بالأطفال في سن ما قبل دخول المدرسة. أما مشكلة اليتامى وغيرهم من الأطفال الضعفاء فإنها أخذت في الازدياد بسبب الفقر المزمن الذي تعيشه الأسرة، ومرض الإيدز وانهيار الأسرة ونقص الموارد اللازمة لدعم الأسر واليتامى والممارسات الضارة المستمرة. والمراهقات هن غالبا ضحايا الظلم والعنف والاتجار والبغاء. والحضور إلى المدرسة في الريف ضعيف.

٥٤ - وقال إن بوركينا فاصو، في مسعى لإيلاء مزيد من الاهتمام بالأطفال، تطور استراتيجية عريضة للسنوات العشر القادمة. وهذه الاستراتيجية مصممة لتشجيع التعليم قبل المدرسي ومعالجة احتياجات الأطفال في ميادين كثيرة. وستدعم أيضا الوالدية الجيدة وترويج حقوق الطفل والمرأة والأسرة والعمل من أجل تغيير الاتجاهات والمواقف للقضاء على التمييز داخل الأُسرة والسعي للحد من معدل التسرب من المدرسة. وسيتم تشجيع الشباب على المشاركة في صنع القرار من خلال برلمان الشباب. وستشمل برامج حماية الأطفال الضعفاء حملات إعلامية مدعومة بإجراءات على أرض الواقع ومعاقبة المسيئين. ومع وجود مجتمع محلي وهياكل أسرية أكثر قوة، تستطيع المجتمعات المحلية القيام بدور أكبر في رعاية أولئك الأطفال. وهكذا، فإن بوركينا فاصو في التزامها بتوصيات الأمين العام، تقوم بدورها في جعل العالم مكانا أفضل للأطفال.

٥٥ - **السيد عبد العزيز** (سري لانكا): قال إن مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ ركز على الانتباه إلى استخدام الأطفال في الصراع المسلح، ومنع العنف ضد الأطفال، ودعا إلى مزيد من الجهود الفعالة لمنع هاتين الإساءتين. أما الدراسة التي أجراها الخبير المستقل عن العنف ضد الأطفال (A/61/299) التي تمثل معلما مرشدا، فإنها أبرزت العوامل الكثيرة وراء العنف في البيت والمدرسة ومكان العمل والمجتمع وتشير إلى العوامل التي تعوق إمكانية تنمية الطفل. وفي الفقرة ٩٣ من الدراسة، أوجد الخبير المبادئ التي ترتكز عليها استنتاجاته وتوصياته. وتكمن قوة هذه الدراسة في نهجها الإيجابي المحايد القائم على المضمون في تناول المسائل المثارة. وأضاف أن وفده يولي أهمية كبيرة لتلك المبادئ ويؤيد توصيات الخبير.

٥٦ - ومضى قائلا إن مسألة الأطفال والصراع المسلح موضع قلق حاد بالنسبة لسري لانكا، حيث أنها ابتُليت بالعنف والإرهاب من جانب التاميل لمدة عقدين تقريبا. وقد قدم التقرير بشأن الأطفال والصراع المسلح سردا مؤلما لتأثير الصراع المسلح على الأطفال. والواقع أن الوقت قد حان لكي يفي المجتمع العالمي بالوعود التي قطعها على نفسه إزاء الأطفال. وسري لانكا من جانبها تعيد تأكيد التزاماتها بأن تفعل ذلك على الرغم من القيود الكثيرة التي تفرضها أنشطة جبهة التاميل على الحكومة.

٥٧ - وقال إن سري لانكا تحث جبهة التاميل على اتخاذ تدابير إيجابية قابلة للتحقق للكف عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح والمساعدة في تهيئة مناخ خال من العنف ضد الأطفال. وقد وعدت الجبهة بأن تفعل ذلك في عام ١٩٩٦ وقدمت في عام ٢٠٠٣ من جديد التزاما موجبا بالتوقيع على خطة عمل. غير أن هذه التأكيدات ظلت دون تحقيق. فقد كثفت التاميل حملتها للتجنيد في انتهاك صارخ لخطة العمل وللقانون الدولي. وما لم تفرج التاميل عن جميع الأطفال في حوزتها، فإن الوقت قد حان للنظر في اتخاذ إجراء عقابي.

٥٨ - وأشار إلى أن سري لانكا أنشأت قوة عمل للرصد والإبلاغ استجابة لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بشأن استخدام الأطفال الجنود ورحبت بزيارة المستشار الخاص للممثل الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح، والمقرر أن تتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وستقدم له

الحكومة تعاونا كاملا، بما في ذلك الوصول إلى جميع مناطق البلد، وهي على ثقة من أنه سوف يغتنم ذلك لحمل التاميل على الوفاء بالتزامها بإنهاء استخدام الأطفال في الصراع المسلح والموافقة على إطار عمل لحقوق الإنسان يحترم حقوق الأطفال والحريات الديمقراطية الأخرى.

٥٩ - **السيدة ج/مريام** (إثيوبيا): قالت إن تقرير الأمين العام عن متابعة توصيات الدورة الاستثنائية (A/61/270)، أبرز التقدم المحرز في مجالات الصحة والتعليم وحماية الأطفال وكذلك التحديات التي تواجه تعزيز رفاه الأطفال والناجمة عن مشاكل مثل ضعف الصلات بين الخطط والميزانيات ونقص القدرة والكوارث الطبيعية ووباء الإيدز. وترى إثيوبيا أن برنامجا أقوى للحد من الفقر يمكن أن يقطع شوطا طويلا في تحسين حالة الأطفال الذين يتحملون إلى حد كبير وطأة الفقر. وبدوره، فإن الطفل الذي يحظى بالرعاية والتغذية والتعليم والحب سيصبح مواطنا مسؤولا.

٦٠ - وأردفت قائلة إن إثيوبيا بدأت في اتخاذ خطوات إيجابية تشمل تنفيذ خطة عمل تضم الأطفال بوصفهم أصحاب المصلحة. كما أنها عززت لجان حقوق الطفل الإقليمية والوطنية وأنشأت برامج لرعاية اليتامى والأطفال الضعفاء ومنع الاستغلال التجاري للأطفال. وهناك خطة للتسجيل المدني ونظام للإحصاءات الحيوية بانتظار موافقة البرلمان. وتم إدماج الحد من فقر الطفولة في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وستتركز الخطة الخمسية للحكومة على التعليم والصحة. وستغطي الحكومة ٦٠ في المائة من الميزانية المطلوبة لتنفيذ هذه الخطة، وستتولى وزارة جديدة لشؤون المرأة المسؤولية عن تنسيق المسائل المتعلقة بالأطفال.

٦١ - وأشارت إلى أن جهود الحكومة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أسفرت عن زيادة القيد في المدارس الابتدائية، وأنشئت برامج خاصة للوصول إلى الأطفال في المناطق الريفية. كما زادت خدمات الرعاية الصحية وتجاوز معدل التحصين نسبة ٤٠ في المائة.

٦٢ - وقالت إن الدستور يكفل حماية الأطفال من الاستغلال وإساءة المعاملة، والحق في الرعاية من جانب الأبوين والأوصياء، والحماية من العقوبة البدنية في المدارس ومرافق رعاية الأطفال. كما تم تعديل القانون الجنائي لتجريم الاختطاف والاتجار والاستغلال والإيذاء وختان الإناث بوصفها أفعالا إجرامية. وحدد قانون الأسرة الحد الأدنى لسن الزواج ونظَّم مسائل من قبيل حضانة الأولاد والميراث.

٦٣ - وأضافت قائلة إنه ما زال هناك بعد الكثير مما يستوجب القيام به لحماية حقوق الأطفال في إثيوبيا. فلا يزال الفقر ونقص الموارد والكوارث الطبيعية يشكلون تحديات خطيرة. ومع ذلك، تؤمن إثيوبيا أنه مع الدعم من جانب المجتمع الدولي، تستطيع أن تسجل مزيدا من الإنجازات في المستقبل.

٦٤ - **السيد دستا** (إريتريا): قال إن لدى بلده التزامات منذ أمد بعيد لتحسين رفاه الأطفال. وهي طرف في اتفاقية حقوق الطفل، وقد اعتمدت تدابير لإنفاذ حقوق الطفل. وبذلت الحكومة جهودا كبيرة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال من خلال مبادرات منها البرنامج المتكامل لتنمية الطفولة المبكرة. كما قامت بتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية، مع تغطية واسعة للتحصين والسيطرة على الملاريا وغيرها من الأمراض، وبالتالي تقليص وفيات الرضَّع والأطفال دون سن الخامسة؛ وزادت بدرجة كبيرة من عدد تلاميذ المدارس. كما جعلت الحكومة من الأمن الغذائي أولوية عليا لمكافحة الفقر وسوء التغذية.

٦٥ - ومن خلال سياسة الحكومة للإصلاح، تم توفير التمكين لجميع الفئات الضعيفة لكي يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. وعلى الرغم من التحسن الكبير في ظروف

الأطفال في حالات الصراع المسلح، ما زال يلزم لحمايتهم وإعادة تأهيلهم وتنميتهم في حالات الصراع وبعد انتهاء الصراع أن تتأكد جميعها في السياسات والبرامج التي تضطلع بها الحكومات وفي النظام الدولي.

٦٦ - **السيدة ديالو** (مالي): قالت إن بلدها أوفى بجزء من التزامه بحماية حقوق الطفل من خلال مجموعة من التدابير على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد الوطني، شملت التدابير النهوض بجودة التعليم مع زيادة كبيرة في ميزانية التعليم؛ وإنشاء صندوق للتضامن الوطني لرعاية الأطفال في المجتمعات المحلية الفقيرة؛ وتنفيذ سياسة في مجال الصحة العامة والمرافق الصحية ترمي إلى الحد من عوامل الخطر على صحة الأطفال؛ وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف< وإنشاء برلمان الأطفال؛ وتعيين لجنة مشتركة بين الوزارات لتنفيذ خطة العمل الوطنية.

٦٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، فإن مالي طرف في الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، بينما على الساحة الدولية، قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وغيرها من صكوك الأمم المتحدة التي تتعلق بحقوق الطفل. كما أوفت مالي بالتزاماتها من خلال تدابير أخرى من بينها مكافحة عمالة الأطفال؛ وأنشأت إطارا ملائما للالتقاء بالأطفال؛ وأصدرت وثيقة سفر رسمية للأطفال؛ وزيادة التوعية بقضايا الأطفال؛ ومكافحة التسول ومحاربة الاتجار بالأطفال عبر الحدود من خلال ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف.

٦٨ - **السيد بلينغا إبوتو** (الكاميرون): قال إن حياة الأطفال في أجزاء كثيرة من العالم، لا سيما في أفريقيا، مليئة بالمعاناة واليأس والعقبات الكؤودة. غير أنه يوجد أمل متجدد مع انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال عام ١٩٩٠ والقرار الصادر عن رؤساء الدول في الدورة الاستثنائية لبناء ''عالم ملائم للأطفال''. وقد تضمنت خطة العمل التي اعتمدها رؤساء الدول أربعة أهداف رئيسية: تعزيز حياة صحية؛ توفير تعليم جيد؛ حماية من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف؛ مكافحة الإيدز.

٦٩ - وأضاف قائلا إن على المجتمع الدولي واجب أخلاقي باحترام التزاماته، بينما يتعين على الدول كل على حدة القيام بدورها في وضع سياسات ملائمة فيما يتعلق بالطفل. وفي هذا الصدد، صدقت الكاميرون على جميع الوثائق الدولية تقريبا التي تتعلق بحقوق الطفل، وأقرت قوانين تضم أحكاما محددة بشأن الأطفال ذوي الإعاقات وأرست مبدأ التعليم الابتدائي المجاني. كما شرعت في برنامج عمل يستند إلى توصيات مؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال، الذي يشمل الأولويات التالية: توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال؛ حماية حقوق الأطفال في سن الطفولة المبكرة؛ توفير الوصول إلى مياه الشرب؛ إصلاح النظام الصحي؛ مكافحة الإيدز في صفوف الأمهات والأطفال؛ حماية الأطفال في الظروف الصعبة وتعزيز التثقيف الاجتماعي.

٧٠ - **السيدة راينر بارنز** (المراقبة عن النظام العسكري الحاكم لمالطة): قالت إن النظام الحاكم لمالطة سيواصل تحسين وتوسيع نطاق برامجه لخدمة الأطفال في فلسطين وأفغانستان وغيرهما. وقد جعل من أولوياته زيادة التوعية بحقوق الأطفال ومعرفة مدى احترام تلك الحقوق وتنفيذها. وفي شمال جوجارات، الهند، مثلا، يوفر النظام التعليم قبل المدرسي ويقدم وجبة يوميا إلى الأطفال فيما يسمى بالطوائف المنبوذة التي يتم التمييز ضدها تقليديا. وفي تايلند، حيث يعاني من الفقر والصعاب في أغلب الأحيان الأطفال الذين يعيشون وحدهم منفصلين عن غيرهم، بما فيهم الأيتام بسبب الإيدز، ما فتئ النظام يقوم بتنفيذ مشروع للرعاية الصحية الأساسية على نطاق واسع في القرى النائية الواقعة في منطقة الجبال لمعالجة تفشي مرض الإيدز وتقديم خدمات

الرعاية الصحية، كما يقدم النظام إليهم مخصصات من الألبان والأغذية والزي المدرسي والكتب.

٧١ - وفي حالة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، فإن التوقيع على البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح، يعد أمرا مشجعا، لكنه ليس كافيا لمعالجة المشكلة. وأضاف أن النظام، من جهة أخرى، يشعر بالرضا وهو يرى أن الغالبية العظمى من الدول قد قطعت على نفسها الالتزام بالأهداف الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، المعنونة ''عالم ملائم للأطفال''.

٧٢ - **السيد بوف** (المراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): أشار إلى وجود اتجاه كبير حاليا نحو تحويل المعايير الدولية لحماية الطفل إلى حقيقة على أرض الواقع. وأضاف أن مصير الأطفال المتأثرين من الحرب، لا سيما الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة، يحظى باهتمام خاص لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية. وأعرب عن ترحيبه بالتركيز المحدد الذي توليه الأمم المتحدة على مسألة تجنيد الأطفال في القوات المسلحة والجماعات المسلحة، لكنه شدد على أن إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم يتطلب الالتزام طوال الوقت كما يتطلب التعاون مع المجتمعات المحلية ورؤية محددة بعيدة المدى، فضلا عن التخطيط والالتزام والتمويل. وفيما يتعلق بالأطفال الذين انفصلوا عن والديهم نتيجة الصراع المسلح، أشار إلى أن اللجنة تعمل معهم منذ بداية نشوب الصراع. وفي هذا العمل، تتعاون تعاونا وثيقا مع الوكالات المعنية بحماية الأطفال والسلطات الوطنية الأخرى. غير أنه أكد أن العمل مع هؤلاء الأطفال يتطلب أيضا التزاما طويل الأجل وتمويلا طويل الأجل أيضا.

٧٣ - **السيد نوفل** (لبنان): تكلم ممارسا حق الرد، فقال إن لبنان يدين جميع أشكال الإرهاب وقتل المدنيين، لا سيما الأطفال، بصرف النظر عن المذهب أو العنصر أو الجنسية. وأضاف أن بلده أصبحت ضحية لأقسى أشكال الإرهاب، وهو إرهاب الدولة، الذي مارسته إسرائيل طويلا من خلال احتلالها أراض لبنانية لأكثر من ٢٨ عاما. وحزب الله ليس إلا رد فعل ضد القهر. وهو حركة مقاومة شعبية ردا على القهر الإسرائيلي والاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية.

٧٤ - ومع ذلك، فإن لبنان يستنكر فقدان حياة أي مدني واحد، وأي طفل من أي جانب. ومن المذهل ملاحظة أن إسرائيل قتلت نحو ١ ٢٠٠ مواطن لبناني، من بينهم ١ ١٥٠ من المدنيين، ثلثهم من الأطفال. وأضاف أنه ما زال الأطفال اللبنانيون يُقتلون وتُبتر سيقانهم من جراء المليون قنبلة صغيرة - المصممة على شكل لعب أطفال أو حلوى - التي استهدفت بها إسرائيل المنازل والمزارع والمدارس بصورة منتظمة وإجرامية. وتم إطلاق معظمها خلال الأيام الأخيرة للعمليات الحربية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.